



معالي وزير المالية/ الجمارك

أشير إلى كتابكم رقم (٤١/٢٠٢٥/٥/١) تاريخه _____
٢٠٢٥/١/٢١.

بهدف تفعيل عمليات تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب والأموال العامة المترتبة على المكلفين، واستكمالاً للإعفاءات الممنوحة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٤) تاريخه ٢٠٢٤/١٠/١٩، ورقم (٧٩٨) تاريخه ٢٠٢٤/١١/٥، وبناءً على توصية لجنة التحديث الاقتصادي والتنمية الصادرة عن جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٦، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٩ الموافقة على ما يلي:

أولاً: شمول (القضايا الجمركية المكتشفة أو المُنظم بها ضبوطات جمركية قبل تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١) بالإعفاء الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٤) تاريخه ٢٠٢٤/١٠/١٩، ووفقاً للنسب والمدد المحددة فيه، وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٩.

ثانياً: شمول (غرامة نفقات التحصيل الإداري المترتبة سناً لأحكام المادة (١٧) من قانون تحصيل الأموال العامة رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ على جميع القضايا الجمركية المكتشفة أو المُنظم بها ضبوطات جمركية قبل تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١) بالإعفاء الصادر بموجب الفقرة (أولاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (٧٩٨) تاريخه ٢٠٢٤/١١/٥ بحيث يتم إعفاء المطالبات الصادرة عن مديرية الأموال العامة في وزارة المالية من غرامة نفقات التحصيل الإداري بشكل كامل عند دفع المكلف لأصل المطالبة.



١٢ / ٤ / ١١ / ٢٦٨٧

الرقم

٣٠ / رجب / ١٤٤٦

التاريخ

٢٠٢٥/٠١/٣٠

الموافق

ثالثاً: إلغاء الفقرة (خامساً) من قرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٤) تاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٩، المتضمنة (إلزام أي جهة تستفيد من الإعفاء (الوارد في القرار ذاته) بالتنازل عن أي مطالبات أو حقوق أو أموال تُستحق لها على الخزينة العامة خلال السنوات الثلاثة التالية لتطبيق هذا القرار وبحدود المبلغ الذي أعفيت منه).

رابعاً: تمديد العمل بقرار مجلس الوزراء رقم (٤٥٤) تاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٩، بالإضافة إلى ما ورد في الفقرتين (أولاً، وثانياً) أعلاه، وذلك حتى تاريخ ٢٠٢٥/٥/٣١.

واقبلوا فائق الاحترام.

/ رئيس الوزراء

نسخة/إلى معالي وزير المالية
نسخة/إلى معالي وزير المالية/ ضريبة الدخل والمبيعات
نسخة/إلى عطفة رئيس ديوان المحاسبة
نسخة/إلى عطفة أمين سر مجلس الوزراء
قرار رقم (٢١٣٤)

الهيئة تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (454) لسنة 2024 المتعلق بالإعفاء من
الغرامات الضريبية والجمركية وبدل المصادرات المفروضة بموجب القانون
والنفقات الإدارية المترتبة عليها

تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الموقر رقم اعلاه، ولغايات تنظيم
إجراءات تسوية القضايا الجمركية، تتسبب اللجنة اتباع الآلية التالية: -

أولاً:- يقدم طلب خطي من المكلف أو من يمثله لطلب تطبيق قرار مجلس
الوزراء رقم اعلاه، يتضمن رقم القضية محل التطبيق.

ثانياً:- يتم تسجيل الطلب لدى ديوان دائرة الجمارك، برقم وارد، ويرسل إلى
مديرية القضايا لدراسته وإصدار التنسيب بخصوصه من القسم المعني.

ثالثاً:- يصدر القرار بقبول أو رفض الطلب من قبل مدير مديرية القضايا
بناء على تنسيب القسم المعني.

رابعاً:- يقدم تنازل من المكلف أو من يمثله وفق الصيغة التالية:

"أنتنازل أنا الموقع أدناه.....
الرقم الوطني: -..... تنازلاً تاماً ونهائياً لا رجعة
فيه وأتعهد بعدم رفع دعوى مطالبة باسترداد أي امانات أو رسوم أو
ضرائب أو غرامات أو بدلات خدمات أو أي مبالغ أخرى مستحقة أو
تستحق لي على دائرة الجمارك خلال ثلاث سنوات من تطبيق القرار
وبحدود المبلغ المعفى منه وأتعهد بتحمل كامل المسؤولية أمام الجميع،
وضمن حقوق الغير"

خامساً:- يتم التعامل مع القضايا الجمركية التي يتم تعديل تكييفها، أو تعديل
أي من عناصر تحديد الغرامة بناء عليها (القيمة، بنود التعريف الجمركية
من غير نسبة الرسم، والكميات) وفقاً لتاريخ اكتشاف الفعل أو تاريخ
الضبط الأصلي.

سادساً:- يطبق قرار مجلس الوزراء على الغرامات الجمركية والضريبية
الناشئة عن القضايا الجمركية ونفقات التحصيل الإدارية المترتبة عليها
بموجب قانون تحصيل الأموال العامة فقط، ولا يشمل هذا القرار أي
غرامات أو مبالغ أخرى تستوفى من قبل المكلفين على البيانات
الجمركية.

7/1/2024

الية تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (454) لسنة 2024 المتعلق بالإعفاء من
الغرامات الضريبية والجمركية وبدل المصادرات المفروضه بموجب القانون
والنفقات الإدارية المترتبة عليها

سابعاً:- يطبق القرار على المبلغ المتبقي بعد تنزيل الأقساط المدفوعة لحساب
القضية (ايراد) قبل صدوره اما المبالغ المدفوعة بالتأمين قبل صدور
القرار فنحسم من المبالغ المتبقية على المكلفين بعد تطبيق القرار.

ثامناً:- الغرامات والمبالغ المترتبة نتيجة لتطبيق القرار لا يجوز تقسيطها
ويتوجب دفعها فوراً، اما في حال رغبة صاحب العلاقة بدفع أي دفعات
فإنها تستوفى بالتأمين وحسب النسبة المطبقة عند تسديد الملف.

تاسعاً:- للغايات الإحصائية يتم إضافة اجراء تطبيق القرار على صيانة
اجراءات الملف على نظام القضايا المركزي، وينحصر تطبيقه على
القضايا الجمركية المكتشفة او المنظم بها ضبوطات جمركية قبل تاريخ
(2019/12/31) فقط.

عاشراً:- يتم دراسة الطلبات الخلافية وإمكانية شمولها بالإعفاءات الواردة
بالقرار من عنده، من قبل لجنة تتكون من مساعدي المديرات الآتية
(مديرية الرقابة والتفتيش، مديرية الشؤون القانونية، مديرية القضايا
الجمركية) وترفع توصياتها الى مدير مديرية القضايا والذي يرفع
تنسيبته الى عطوفة مساعد المدير العام للشؤون الفنية او من يقوم مقامه
لإصدار القرار النهائي.

الحادي عشر:- لغايات تنفيذ البند رابعاً من هذه الالية يتم وضع إشارة لدى
الأنظمة المالية لدى مديرية الشؤون المالية وعلى نظام الجفمس لمنع دفع
أي مبالغ للمستحقين الا بعد حسم قيمة المبالغ التي اعفي منها بموجب
هذا القرار من المبلغ المستحقة عليه.

